

الرياض: ترسخ إطاراً لشراكة دفاعية طويلة الأمد.. وأنقرة: لا تتعارض مع التزاماتنا في حلف «الناتو»

ترحيب واسع بـ «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان: تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين على أسس التضامن والتكامل والشراكة

■ أردوغان: الاتفاقية تعزز التعاون الأمني ولا تستهدف أي دولة ■ فيصل بن فرحان: تؤكد عمق العلاقات بين الدول الثلاث الموقعة عليها

المهمة التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي. وأكد أن هذه الاتفاقية تمثل ركيزة أساسية لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة وفي دول العالم الإسلامي، وتجسد إرادة مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة وترسيخ مفاهيم التضامن والشراكة البناءة بين الدول الأعضاء. وأشاد بالجهود الحثيثة والقيادة الحكيمة للدول الثلاث التي أثمرت عن توقيع هذا الاتفاق التاريخي، متمنياً أن تحقق هذه الاتفاقية السلام والازدهار في المنطقة خاصة والمجتمع الدولي عامة. كذلك، رحبت رابطة العالم الإسلامي بالبيان المشترك الصادر عن قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان. وأشاد الأمين العام للرابطة ورئيس هيئة علماء المسلمين د.محمد العيسى في بيان بهذه الاتفاقية، مشيراً إلى أنها تسهم في تعزيز الأمن المشترك وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة بخاصة والمجتمع الدولي عامة.

وكانت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان قد وقعت أمس الأول «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك، التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنها المشترك وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، سعياً إلى مستقبل آمن ومزدهر. وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) أن ذلك جاء خلال «قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك» بين الدول الثلاث، التي عقدت على هامش زيارة كل من الرئيس التركي ورئيس الوزراء الكاستاني إلى المملكة، لتلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز. وأضافت وكالة «واس» أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وقع الاتفاقية من جانب المملكة، فيما وقعها الرئيس أردوغان من جانب تركيا، وعن باكستان رئيس وزرائها محمد شهباز شريف. ولفقت «واس» إلى أنه وفقاً للبيان المشترك الذي صدر عقب القمة، فإن توقيع «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك جاء انطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة بين الدول الثلاث، وبناءً على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي التي تجمعها، واستناداً إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة والتعاون الدفاعي الوثيق. وأكد البيان أن الاتفاقية تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنها المشترك وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، سعياً إلى مستقبل آمن ومزدهر. وأشار إلى أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع، كما تعنى الاتفاقية بتطوير كافة أوجه التعاون الدفاعي بينها.



صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس وزراء باكستان محمد شهباز شريف خلال توقيع «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك في الديوان الملكي بقصر الصفا بمكة المكرمة (واس)

لا يتجزأ من أمن مملكة البحرين، التي تدعم كل جهد يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وصون سيادة دولها وسلامة أراضيها، وحماية مصالحها، وترسيخ الحلول السياسية سبيلاً لمعالجة قضاياها. من جهتها، اعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن الاتفاقية خطوة استراتيجية مهمة من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون بين دول العالم الإسلامي، وترسيخ مبادئ التضامن ووحدية الأمن والمصير في مواجهة التحديات والتحديات المشتركة. وأكدت الرئاسة الفلسطينية في بيان نقلته وكالة الأنباء الرسمية (وفا) أن تعزيز قدرات دول الأمة وتكاملها وتعاونها في حماية أمنها وسيادتها ومصالحها المشروعة يمثل ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة وصون مقدرات شعوبها. بدوره، رحب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين طه في بيان بتوقيع الاتفاقية، مغرباً عن تخمينه البالغ لهذه الخطوة الاستراتيجية

أوردته وكالة الأنباء الرسمية (بنا) بما تتمتع به الدول الثلاث الموقعة على الاتفاقية من قدرات دفاعية راسخة وخبرة عسكرية عريقة، وبما لكل منها من أدوار مشهودة في خدمة أمن المنطقة واستقرارها، وبما عرفت به من وفاء بالجهود والتزام بالمواثيق. وأضافت الوزارة أن الاتفاقية تعد شراكة استراتيجية بين أطراف متكافئة، يسهم كل منها فيها بما لديه من مقدرات، انطلاقاً من توجه صادق إلى صون الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، بما يمنحها رصيداً من الثقة يعزز أثرها الرادع. وثمنت ما تعكسه الاتفاقية من إرادة مشتركة لتعزيز السرعة، معتبرة أنها إضافة نوعية تكمّل منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعزز فاعليتها، وتسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي على أسس من التضامن والتكامل والشراكة بين الدول الشقيقة. وأكدت أن أمن المملكة العربية السعودية جزء

إن توقيع هذه الاتفاقية يؤكد عمق العلاقات الأخوية والاستراتيجية بين الدول الثلاث. وأضاف الأمير فيصل بن فرحان عبر حسابه الرسمي بمنصة «إكس» أن هذه الاتفاقية تشكل محطة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث، وتتوجها للرغبة المشتركة في توحيد الجهود لمواجهة التحديات والتحديات التي تمس أمن المنطقة واستقرارها. وأوضح أن الاتفاقية تأتي تجسيدا للإرادة السياسية المشتركة للدول الثلاث نحو حماية الأمن والاستقرار ودعم بيئة إقليمية أكثر أمناً، بما يخدم دولنا وشعوبها وينعكس إيجاباً على المنطقة بأسرها، وبمهد لمستقبل آمن تتعزز فيه فرص التنمية والازدهار. هذا، ورحبت مملكة البحرين بالاتفاقية التي تم توقيعها خلال قمة «مكة المكرمة للدفاع المشترك» التي استضافتها السعودية أمس الأول. وأشادت وزارة الخارجية البحرينية في بيان

عوامس – وكالات: حظيت «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك التي وقعتها المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان بترحيب واسع، باعتبارها تسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي. وقد شددت الحكومة التركية على أن «اتفاقية مكة» للدفاع المشترك لا تتعارض «مع التزامات أنقرة حيال حلف شمال الأطلسي «الناتو»». وكتب جهاز مكافحة التضليل الإعلامي التابع للحكومة التركية على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي أن «تطوير تركيا للشراكات الإقليمية ليس بديلاً من عضويتها في حلف شمال الأطلسي، ولا يشكل تحالفاً عسكرياً هجوماً». وجدد التأكيد على أن هذه الاتفاقية الثلاثية «لا تستهدف أي دولة أو تحتل ثالثاً»، وأنها تهدف فقط إلى «تعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية والتدريب العسكري وتبادل التكنولوجيا والاستقرار الإقليمي».

وشدد على أن «هذه الاتفاقية لا تتعارض مع التزامات تركيا القائمة تجاه التحالفات الدولية، بما فيها حلف شمال الأطلسي»، ملاحظاً أنها «تشكل، على العكس، آلية تعاون متفهمة تدعم الأمن الإقليمي». وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد قال إن «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» ستسهم في تعزيز التعاون الأمني والدفاعي، وتقوم على مبدأ الردع الجماعي ولا تستهدف أي دولة. وأضاف أردوغان في منشور عبر حسابه على «إكس» عقب توقيع الاتفاقية أنها تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاه والاستقرار في المنطقة، مبيّناً أنها مفتوحة لانضمام «الدول الشقيقة»، مشيراً إلى أنها ستسهم أيضاً في تطوير مشاريع مشتركة في مجال الصناعات الدفاعية، إلى جانب دعم جهود مكافحة الإرهاب، بما يعزز أمن المنطقة واستقرارها. ولفت إلى أنها تؤكد حق الدفاع عن النفس المخصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن بلاده «ستواصل موقفها المبدئي تجاه حل النزاعات والأزمات من خلال الحوار والدبلوماسية استناداً إلى احترام القانون الدولي».

بدوره، قال نائب الرئيس التركي جودت يلماز إن الاتفاقية تمثل خطوة تاريخية من شأنها الإسهام في تعزيز البنية الأمنية للمنطقة. من جهته، قال وزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان إن «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» ترسخ إطاراً لشراكة دفاعية طويلة الأمد.

وأوضح الأمير خالد بن سلمان عبر حسابه الرسمي بمنصة «إكس»، أن الاتفاقية «تعزز الردع والتنسيق والتكامل بين بلداننا الشقيقة وتسهم في دعم أمن واستقرار المنطقة والعالم». وفي سياق متصل، قال وزير الخارجية السعودي صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان

أبناء سورية

وزير المالية: جميع منح البنك الدولي «مجانبة بالكامل» وتعكس تنامي الثقة بالاقتصاد السوري

التنموي للأنشطة الاقتصادية، وفتح الأفاق أمام استقطاب المزيد من حزم التمويل مستقبلاً. ولفت إلى أن التمويلات التنموية السابقة غطت قطاعات حيوية، منها الكهرباء بقيمة 146 مليون دولار، والصحة بقيمة 75 مليون دولار، والمياه بقيمة 150 مليون دولار، وإدارة المالية العامة بقيمة 20 مليون دولار. وأكد الوزير برنية استمرار الجهود لاستقطاب منح جديدة من البنك الدولي في الأشهر القادمة، تستهدف قطاعات التعليم، والزراعة، والنقل، والحماية الاجتماعية، وإدارة البيئة، ليصل إجمالي المنح لما يقارب المليار دولار من البنك خلال ثلاث سنوات. وأعرب وزير المالية عن شكره للبنك الدولي على الاستجابة، مشيداً بجهود إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية والمغتربين في هذا الشأن. وسع المنحة الجديدة وهي الخامسة تكون الحكومة السورية قد رفعت إجمالي المنح التنموية المقدمة من البنك الدولي إلى 491 مليون دولار، ما يسهم في كسر العزلة المالية، وتيسير التدفقات النقدية للتجارة والاستثمار، إلى جانب تهئية الظروف لإعادة ربط سورية بالقنوات المالية الدولية، وفق أعلى معايير الشفافية والنزاهة.



محمد برنية

دمشق – سانا: أكد وزير المالية السوري محمد يسر برنية أن جميع منح البنك الدولي التي قدمها حتى الآن لسورية «مجانبة بالكامل»، ولا ترتب على الخزينة العامة أي أعباء مالية، مشيراً إلى أن كسب ثقة المؤسسات المالية الدولية جاء نتيجة منهجية صلبة اعتمدت الشفافية والحوكمة في إدارة التمويلات التنموية السابقة المقدمة من البنك الدولي.

وكان البنك الدولي، أعلن أمس الأول، أن مجلس المديرين التنفيذيين في البنك وافق على منحة جديدة بقيمة 100 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) لدعم سورية في بناء أسس قطاع مالي حديث وآمن ومعتمد رقمياً. وتعليقاً على قرار البنك الدولي، أكد الوزير برنية في تصريح خاص لوكالة الأنباء السورية «سانا» أمس، أن الاستثمار في البنية التحتية المالية يمثل حجر الزاوية لتطوير القطاع المالي وتعزيز الاستقرار والشمول المالي، مشيراً إلى أن الرهان الأساسي يركز على حسن التنفيذ والإدارة المالية الرشيدة، بما يضمن تعظيم الأثر

مقتل جندي وإصابة اثنين إثر استهدافهم شرق دير الزور

يوليو الماضي، إثر تعرضه لاستهداف غادر من قبل مجهولين في قرية السعدة جنوب محافظة الحسكة. من جانب آخر، أعادت الجهات المعنية، أمس، افتتاح الجسر الرباعي على نهر الفرات في دير الزور أمام حركة المشاة والآليات، بعد إغلاقه بشكل احترازي نتيجة ارتفاع منسوب مياه النهر. وذكرت «سانا» أن حركة المرور عادت إلى طبيعتها على الجسر، عقب إغلاقه احترازياً ليلة الماضية من قبل لجنة الاستجابة الطارئة في المحافظة، حرصاً على سلامة المواطنين والآليات.

دير الزور – سانا: أعلنت إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع السورية مقتل أحد جنود الجيش العربي السوري، وإصابة اثنين آخرين، إثر تعرضهم لاستهداف غادر شرق دير الزور. وأوضحت الإدارة في تصريح لوكالة الأنباء السورية (سانا) أمس أن الجنود تعرضوا لاستهداف غادر من قبل مجهولين في بلدة جديد بكارة شرق دير الزور، ما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة اثنين آخرين. وأشارت وكالة «سانا» إلى أن أحد جنود الجيش العربي السوري كان قد قتل في السابع عشر من شهر

العالى توفر الأدلة والإرشادات اللازمة لمساعدة الطلاب على تسجيل رغبات التنسيق بشكل صحيح خلال جميع المراحل، مؤكداً أهمية الاستفادة منها والتأكد من إتمام عملية التسجيل قبل غلق باب التنسيق في المواعيد المحددة لكل مرحلة.

النتائج. وأكد د.الجوشي ضرورة أن يطلع الطلاب على تنسيق العام الماضي قبل ترتيب رغباتهم، حتى يتمكنوا من اختيار الكليات بصورة أكثر دقة، وتجنب وضع كليات قد تكون حدودها الدنيا أعلى من مجموعهم. ولفت إلى أن منصات وزارة التعليم

بالكليات، وذلك نظراً لاستمرار عملية تسجيل رغبات الطلاب الناجحين في الثانوية العامة الذين تؤهلهم درجاتهم للتسجيل في المرحلة الأولى التي تنتهي اليوم الأحد، مشيراً إلى أن الحدود الدنيا للقبول سيتم تحديدها بعد انتهاء مرحلة التسجيل وإعلان

«التعليم العالي»: اليوم ينتهي تسجيل الرغبات في المرحلة الأولى للتنسيق بالجامعات

القاهرة- أحمد صبري

أعلن د.أحمد الجوشي، القائم بأعمال رئيس قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي والمشرى على مكتب التنسيق، عدم وجود أي تفاصيل نهائية بشأن الحدود الدنيا للقبول



يشهد قطاع الاستثمار العقاري نمواً واضحاً في السوق المصري

للهيئة بالجنيه المصري للشركات المصرية، بمساحات متنوعة تلائم مختلف فئات المستثمرين، تبدأ من 500 متر مربع للمشروعات الصغيرة والموسطة وتصل إلى أكثر من 39 فدانا للمشروعات الكبرى وباستخدامات متعددة الأنشطة، مضيفاً أنه منذ بداية أغسطس الجاري تم استقبال عدد كثافات سكنانية مرتفعة، بما يعزز من طلبات الشركات الأجنبية بلغت حوالي 204 طلبات، وذلك عبر بوابة الاستثمار الأجنبي. وأوضح عباس أن الأنشطة الاستثمارية المطروحة تتنوع لتشمل أكثر من 15 نشاطاً استثمارياً، من بينها الأنشطة التجارية والإدارية والطبية والتعليمية والرياضية

المجتمعات العمرانية الجديدة في طرح فرص استثمارية وأعدة بالمدن الجديدة لتعزيز التنمية العمرانية وجذب الاستثمارات. كما أكدت تميز المواقع المطروحة داخل المدن الجديدة وفقاً للدراسات التخطيطية، حيث تقع نسبة كبيرة منها على محاور رئيسية وطرق إقليمية ومناطق ذات كثافات سكنانية مرتفعة، بما يعزز من الجدوى الاقتصادية للمشروعات ويحقق أعلى عائد استثماري. من جانبه، أوضح د.وليد عباس، نائب وزير الإسكان للمجتمعات العمرانية، أنه حتى 15 الجاري سيتم طرح ما يقرب من 99 فرصة استثمارية على بوابة خدمات المستثمرين

القاهرة – ناهد إمام أكدت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مواصلتها طرح مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية بالمدن الجديدة، من خلال المنصات الرقمية للاستثمار المصري والأجنبي بالمدن المحلية والأجنبية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك خلال الفترة من الأول إلى الخامس عشر من كل شهر، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، لتعزيز مناخ الاستثمار، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين، ودعم جهود الدولة في التحول الرقمي والحوكمة. وأوضحت م.رائدة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن هذه الطروحات تأتي في إطار استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية مصر 2030، ويعزز من تنافسية المدن الجديدة باعتبارها مراكز جاذبة للاستثمار والسكان. وأشارت إلى أن المدن الجديدة تشهد طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات والتنمية العمرانية، وتمثل أحد أهم محاور التنمية الاقتصادية خلال المرحلة الحالية، مؤكدة استمرار هيئة